



رأوا في خطابها أمس مؤشرات إيجابية للمشاركة في الحوار.. سياسيون وحقوقيون؛

على الوفاق تصحيح مسارها وعدم تهميش أي من مكونات المجتمع

كتب - محمد الغالدي وحذيفة يوسف؛



عبد الجبار الطيب



بشيرة خليفة



بدر الحمادي



جاسم السعدي

حذرت فعاليات من التصريحات التي يدلي بها بعض أعضاء جمعية الوفاق، التي قد تؤدي إلى تهميش مكون أساسي من المجتمع البحريني، الذين تجمعوا عند الفاتح، بحشود غفيرة وصلت إلى 450 ألف مواطن تقريباً، مرحبين بمؤشرات إيجابية تضمنتها خطاب الوفاق حول المشاركة في الحوار الوطني الجاد والشامل، مطالبين الوفاق بعدم تقوية الفرصة التاريخية، لتصحيح أخطائها والعمل على مكونات المجتمع نحو وطن يتسع للجميع. داعين عيسى قاسم إلى التوقف عن تبرير الأخطاء لتحسين صورة الجمعية بعد أن اكتشفت للجمعية.

وقالت الفعاليات لـ "الوطن"، إن الوفاق تصدت لتنظيم ندوة جماهيرية، بالتزامن مع إظهار الصفة السياسية لتجمع الوحدة الوطنية في لعبة مكشوفة غايتها تهميش تجمع الوحدة الوطنية، الذي يمثل أغلبية المجتمع البحريني، مشيرين إلى أن ذلك يتعارض مع ما ذكره علي سلمان في خطابه الذي أكد فيه الوحدة بين السنة والشيعية.

وقالوا: إن الوفاق تعلم جيداً أن الحوار يحتاج إلى أرضية صلبة من الاستقرار السياسي والاجتماعي. جاء ذلك بعد تنظيم الوفاق لندوة حضرها في بادئ الأمر 450 شخصاً، ما لبثت الوفاق عندما شعرت ضائقة العمد، كعادتها، إلى تحشيد الناس بالباطل، لتوحي بوجود عدد كبير، وبانتهاء لم يأت من ذلك التحشيد إلا بضعة آلاف رغم جهود، قناتي «العالم»، والمنار.

وقالت الفعاليات، إن التجمع الذي أقامته الوفاق أمس، جاء بهدف إعادة بناء الثقة بينها وبين المتضررين منها، خصوصاً بعد وصف علي سلمان المتورطين بالجرائم، بأنهم شرفاء بما يعني أنه منضامن معهم في جرائمهم الجمعية، التي فشلت فشلاً ذريعاً في أن تكون جمعية ذات مصداقية، بسبب تعلقها بأجندات خارجية، محذرين الناس من مغيبة الانجرار وراء المهرجانات والندوات، التي تنظمها الوفاق، في محاولة فاشلة لتبرير الفضل الذريع وسقوط الألقعة وتورطهم في تضيق مستقبل الشباب، لافتين إلى أن عيسى قاسم مترجم لسياسات وخطط حكام وملالي طهران.

وأكدوا أن عودة رئيس جمعية الوفاق علي سلمان وعيسى قاسم، إلى نهج تأليب الشارع البحريني، عبر حكومته وشعبه من خلال العزف على جراح المتضررين تباعاً من الأزمة الأخيرة جاء للسعي إلى تحسين صورتهم في الشارع عبر قيادته وتوجيهه والتصعيد من جديد، وهو النهج الذي سبق وأن مارسه طوال سنوات ولكن الناس اليوم أصبحت واعية بعد تجربتها المريرة إثر انقيادهم لتوجيهات هؤلاء المطالبين لولاية الفقيه والمترجمين للخطب التأميرية الخارجية.

وأوضحوا بأن الوفاق بدأت تمارس ليعيتها من جديد من خلال تقسيم الناس ما بين "حسينيين ويزيديين"، وخلق الوحدة الوطنية والتخوين والإقصاء في وقت عرف

جديد، وهو النهج الذي سبق، وأن مارسوه طوال سنوات ولكن الناس اليوم أصبحت واعية بعد تجربتها المريرة إثر انقيادهم لتوجيهات هؤلاء المطالبين لولاية الفقيه والمترجمين للخطب التأميرية الخارجية.

وأوضح "بأن الوفاق ومرجعيتها عيسى قاسم يحاولون تبرير فشلهم للناس من خلال الجهود والخطب والمهرجانات، والندوات فيما جميع ذلك محاولات فاشلة لتبرير الفضل الذريع، وسقوط الألقعة وتورطهم في تضيق مستقبل الشباب، مشيراً إلى أن عيسى قاسم، مترجم لسياسات وخطط حكام وملالي طهران.

سيادة الدستور

وقال الناشط السياسي بدر الحمادي: إن ملكة البحرين تعتبر ذات سيادة، وتحكم سياستها طبقاً إلى الدستور الصادر 14 فبراير 2002 ونحن كقانونيين نتكلم عن شرعية القانون والالتزام بتنفيذه من خلال ما هو مطروح في الساعة، إلا أن التجمهر أو الاعتصام يجب أن يكون تحت مظلة القانون المنظم للاعتصام، وأن يتم أخذ الإذن حسب ما هو صادر عن وزارة الداخلية.

وأضاف: بأن دور السلطة من خلال المؤسسات الحكومية، ممثلة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية يقوم على تطبيق قانون المناسبات من خلال لاسيما وأن جمع المهتمين بالشأن القانوني، يريدون إعادة النظر في قانون الاعتصام والمظاهرات السلمية، موضحاً بأنه يجب إعادة النظر بالقانون المنظم

- الوفاق ما زالت تتصرف بطائفية تستمد مرئياتها من الولي الفقيه
- مشاركة بضعة آلاف فقط في تجمع الوفاق يؤكد فشل سياساتها
- التجمع بدأ بـ 450 شخصاً رغم جهود «العالم» و«المنار»
- نهج الوفاق كاد يؤدي لحرب أهلية وورط الشباب في الخروج على القانون
- الجمعية غير قادرة حتى الآن على التوفيق بين خطابها المعلن وغير المعلن
- حشد الناس بالباطل لن يغير حقيقة الصورة عن الوفاق
- على قاسم التوقف عن تبرير الأخطاء لتحسين الصورة بعد انكشافها
- الوفاق مطالبة بعدم تفويت الفرصة التاريخية ومد يدها لجميع مكونات المجتمع

الاستقرار السياسي والاجتماعي. وأوضحت أن الأمين العام لجمعية الوفاق علي سلمان، غير قادر على التوفيق بين خطاب الجمعية المعلن، وغير المعلن من خلال ممارسته للتقية السياسية وتشبيه المخربين بالشرفاء، مشيرة إلى أن جمعية الوفاق كانت ولا تزال تعمل على مبدأ خالف تعرف، وحاولت بشتى الطرق وضع سياسة متقلبة المزاج وهي ما أفضت إلى هذا التخبط الكبير في الأزمة التي عاشتها البلاد.

وأكدت أن الوفاق تحاول الإيحاء أنها الرقم الأول والمؤثر في صنع القرار السياسي بالبلاد، سعياً إلى تهميش تجمع الوحدة الوطنية، الذي أشهر بالأمس كجمعية سياسية معترف بها بتصويت وصل إلى 126 صوتاً من أصل 183 صوتاً.

وأشار إلى أن ما ارتكبته الوفاق يمكن أيضاً أن يقع تحت مسؤولية أعضائها بصفتهم الشخصية، ولا توجد أي عواقب أمام معاقبتهم، حيث إن ما ارتكبوه من جرائم تقع تحت بند تزيف الحقائق متى ما كانت تمس أمن الدولة والمساس بهيبتها الخارجية أو سمعتها، والمساس بالنظام السياسي، وتعتبر سيادة الدولة الخارجية هي هبة الدولة ولا يجوز المساس بها أمام المحافل الدولية.

وبين الطيب أن قانون العقوبات البحريني في الفصل الثاني، تحت عنوان "الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي" ينص على جريمة الخيانة العظمى والتخابر مع دولة أجنبية، وتضع لها من العقوبات ما يصل إلى الإعدام، وهو ما يتوافق مع جميع التشريعات العقابية العربية، والتي تنص إما بقانون العقوبات أو قوانين خاصة على الجرائم الماسة بأمن الدولة وتضع لها العقوبات الشديدة جداً.

وقال إن إعلان جورج بوش الابن في 17/9/2001، تأسيس محاكم الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية، تحت مسمى "الباتريوت اکت" وهو قانون مكافحة الإرهاب الأمريكية، يتضمن في أغلب نصوصه جرائم كالتى تتضمنها القانون البحريني، ويضع عليها عقوبات أغلبيها الإعدام، وعقوبات تصل إلى السجن مدة قد تتجاوز إلى 100 عام، وقد أخضع هذا القانون إلى المحكمة الدستورية العليا في أمريكا وأكدت هذا القانون على بعض نصوصه هناك ما يبرر الإعدام، لأن هناك مساساً بسيادة أمريكا الداخلية والخارجية.

للاعتصام، وتقنيته بحيث تكون هذه المطالبات خلال 12 شهراً قبلها بفترة إلا في الحالات الضرورية، خصوصاً وأن هنالك اعتصامات مرخصة وغير مرخصة زادت عن أكثر من أيام السنة بالجمال، وهذا الشأن له عظيم التأثير على التنمية الشاملة وضرر كبير على اقتصاد البلاد.

وفيما يخص الكلمة التي ذكرها علي سلمان من خلال وصفه الجرمين بالشرفاء، أكد أن دستور مملكة البحرين نص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، متسائلاً هل تم تبرئة ساحتهم في قضايا بلغت الخيانة العظمى، ونحن على أكبر ثقة في نزاهة القانون البحريني، خصوصاً وأن أكبر شرائح البحرين نريد تطبيق القانون والقصاص في من تورط بأحداث 14 فبراير حتى اليوم، نائياً وجود إنسان خلف القضبان موقوف بسبب رأي سياسي بل الموجودين هم في الحقيقة هم من ينتظرون المحاكمة في جنابات وقضايا تصل إلى قضايا تخاير مع دول أجنبية من أجل إسقاط النظام.

وقال الحمادي: إن هنالك فرقاً بين الحوار والتفاوض، موضحاً بأن الحوار يتمثل فيما عرضه جلالة الملك، من خلال إيجاد حوار، وهي دعوة لجميع الشرفاء ومن أخطأ بحق مملكة البحرين قيادة وشعباً ولكن بدون أية شروط أو ضمانات لأن هذا حوار وليس مفاوضات، فمن الأولى على هذه الجمعيات رسم السياسات التي تتعلق بالحوارات والمفاوضات وهناك أعراف دولية لن تضمن أن يكون أو هنالك ضمانات لأي حوار، مشيراً إلى أن شعب البحرين الولي ملتزم بقواعد القانون ومن يريد أن يضع العصا في عجلة دوران المشروع الإصلاحى فسيكون الطرف الخاسر.

محاولة الضغط على الحكومة ومن جانبه قال رئيس لجنة حقوق الإنسان في جمعية الحقوقين البحرينية عبد الجبار الطيب: إن ما تقوم به الوفاق والطابع السياسي، التي تأخذ الطابع السياسي، وما يحدث الآن من محاولة لتفسيق أو القفز على التصريحات السابقة، هي تقية سياسية، الغرض منها مسابرة الحدث وتكثيف الضغوط على الدولة.

وأشار الطيب: أن التلون في التصريحات والاعتراف بوجود ديمقراطية في البلد في أحيان، وفيها في أحيان أخرى، إضافة إلى التصريح بوجود قضاء نزيه في قضية الحجيرة، والأآن اتهام القضاء بالحجيرة، أو غير النزيه، والأآن نرى تكملة لتلك التصريحات، من خلال الإشادة بالحوار وبالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، مؤكداً بأن تلك التصريحات لتحقيق الأجندات الخارجية.

وأضاف "بأن البحرين، تتمتع بنظام ديمقراطي دشنه جلالة الملك المفدى من خلال المشروع الإصلاحى، يجمع أرقى الديمقراطيات العالمية،

تخبط كبير

من جانبها قالت الكاتبة الصحافية بشيرة خليفة إن الوفاق تعلم جيداً أن الحوار يحتاج إلى أرضية صلبة من



حضره 4 آلاف شخص من الجنسين.. الداخلية؛
تجمع الوفاق تم ياخطر ويؤكد الأجواء الديمقراطية

من جانبه بين الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية: إن تجمع أمس هو تأكيد على ممارسة حرية التعبير ومظهر حضاري، يعكس النهج والأجواء الديمقراطية التي عرفت بها ملكة البحرين، معرباً عن شكره للجنة المنظمة للتجمع والحضور على ما أبدوه من التزام وانضباط ومحافظه على النظام العام.

قال مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية إن جمعية الوفاق نظمت عصر أمس، تجمعاً بمنطقة سار حضره حوالي 4 آلاف شخص من الجنسين.

وأضاف مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية رداً على ما تناقلته بعض وكالات الأنباء أن التجمع الذي أقامته الوفاق كان مخرباً عنه ووفق القانون.

نهج الوفاق كاد أن يدخل البلد في حرب أهلية (أرشيفية)